الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

المدة

مجلس نواب الشعب

الدورة

العادية الثانية 2020-2021

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 فيفري 2021 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد المواد الأولية (عدد 2021/21)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 21 أفريل 2021
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 10 ماي 2021
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق الضمان ونص اتفاقية المرابحة.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة 25 ماي 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 25 ماي 2021

رئيس اللجنة: هيكل مكي مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام عجبوني مقرر مساعد: منذر بن عطية

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 10 ماي 2021**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021**

- **قرار اللجنة: رفض مشروع القانون بأغلبية الحاضرين**

(5 مع و1 ضد و4 محتفظين منهم احتفاظ رئيس اللجنة وهو صوت مرجّح عند التساوي)

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 فيفري 2021 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد المواد الأولية (عدد 2021/21)

أولا: تقديم مشروع القانون

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين المجمع الكيميائي التونسي والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد المواد الأولية، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصل 67 منه.

1) أهداف الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم علاقات التعاون بين بلادنا والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال مساهمة المؤسسة في تمويل استيراد المواد الأولية (فسفاط، كبريت، أمونيا أو مواد كيميائية أخرى) لفائدة المجمع الكيميائي التونسي.

وللإشارة، بلغت الاحتياجات التقديرية للمجمع الكيميائي التونسي من المواد الأولية خلال سنة 2020 حوالي 190 مليون دولار تتوزع كما يلي:

المواد الأولية	الكمية المتوقع إنجازها (ألف طن)	السعر (دولار)	المجموع (م.دولار)
فسفاط	1.827	65	118.755
كبريت	550	69	37.950
أمونيا	137	241	33.017
المجمـــوع			**189.722**

وتجدر الاحتياجات المتوقعة من المواد الأولية خلال سنة 2021 بـ 521.400 مليون دولار تتوزع كما يلي:

المواد الأولية	الكمية المتوقع إنجازها (ألف طن)	السعر (دولار)	المجموع (م.دولار)
فسفاط	4.500	67	301.500
كبريت	1.180	120	141.600
أمونيا	270	290	78.300
المجمـــوع			**521.400**

ولتغطية هذه الاحتياجات، تحصّل المجمع الكميائي التونسي خلال سنة 2020 على قروض لمجابهة تبعات فيروس كورونا ولتمويل شراءات الأمونيا بـ 220 مليون دينار (أي ما يعادل حوالي 80 مليون دولار) بنسبة فائدة تضاهي (LIBORT +2.5 %). كما تولّى المجمع الكيميائي التونسي مع بداية سنة 2021 القيام باستشارة لدى البنوك المحلية للحصول على قرض تصرّف لتمويل شراءات المواد الأولية لم تلق قبولا من البنوك المحلية.

مبلغ التمويل: 50 مليون دولار أمريكي.

2) الشروط المالية:

- صيغة التمويل: عقد مرابحة،

- هامش الربح: الليبور + 2.1 % سنويا،
- المصاريف الإدارية: ثابتة (0,1 % من مبلغ التمويل)،
- رسوم فتح الاعتماد المستندي: 0.2 % من مبلغ الاعتماد،
- فترة التمويل: 12 شهرا من تاريخ السحب الأول،
- الدفع: 06 أشهر من تاريخ كل عملية سحب،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

3) **مدّة الإنجاز:** سنة واحدة من تاريخ أول عملية سحب.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 25 ماي 2021 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون على ضوء ما ورد عليها من بيانات في وثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق الضمان ونص اتفاقية المرابحة.

ودار نقاش، أكّد من خلاله النواب على أنّ المجمع الكيمائي التونسي قد التجأ إلى التوريد باعتبار وأنّه لم يتم تزويده بالقدر الكافي من الفسفاط من قبل شركة فسفاط قفصة نظرا لانخفاض الإنتاج المحلي حيث شهد انتاج الفسفاط خلال شهري جانفي وفيفري 2021 تراجعا بنسبة 88 % مؤكدين على ضرورة معرفة تكلفة الإنتاج المحلي للفسفاط مقارنة بالاستيراد.

وتطرق أحد النواب إلى ارتفاع سعر المواد الأولية على غرار سعر مادة الكبريت التي تضاعفت من 96 دولار إلى غاية 120 دولار مما يثقل تكلفة الإنتاج. كما تطرق للتأثير الإيجابي لاستيراد مادة الكبريت على مادة ثنائي أمونيوم الفسفاط (DAP) المستعملة في التسميد الفسفوري للحبوب خاصة وأنّ الفلاحين يعانون من نقص هذه المادة وما انجر عنه من خسائر في مواسم الزراعات الكبرى.

وأشار النواب إلى عزوف البنوك المحلية عن تمويل المؤسسات العمومية على غرار المجمع الكيمائي التونسي مما أدى به إلى اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي بشروط مجحفة في ظل رفض البنوك التونسية مساندة هذه المؤسسات التي تشكو من صعوبات مالية.

ودعوا في هذا الإطار إلى الاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والسيد محافظ البنك المركزي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية وذلك حول ضرورة تفعيل دور البنوك المحلية في تمويل الاقتصاد لكي تضطلع بدور وطني ولا تقتصر تعاملاتها على الجانب الربحي خاصة في ظل هذه الظروف الاستثنائية والصعبة للبلاد.

وعبّر أحد النواب عن تخوفه من أن يصبح التداين سياسة للدولة لتعبئة الخزينة من العملة الصعبة مشيرا إلى مخاطر سعر الصرف وانزلاق الدينار وما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تكبد مصاريف إضافية أو حتى إلى خطر عدم القدرة على سداد الديون.

وفي هذا الإطار، اعتبر أحد النواب أنّ سياسة الدولة في تحرير الدينار امتثالا لاملاءات صندوق النقد الدولي له تداعيات خطيرة تسببت في تضاعف حجم التداين وهو لا يراعي الظروف الاقتصادية الصعبة للبلاد.

واقترح بعض النواب الاستماع إلى السيد الرئيس المدير العام لشركة فسفاط قفصة حول أسباب انخفاض الإنتاج المحلي للفسفاط مما أدى إلى اللجوء إلى توريده عن طريق الاقتراض حيث اعتبر أحد النواب أنّ هذه الشركة في حاجة إلى استثمارات كبرى لتحقيق الإنتاج الكافي الذي يجب أن يصل إلى 6 مليون طن.

ودار نقاش حول إمكانية عرض مشروع القانون على التصويت ثم طلب الاستماع لاحقا إلى كل من السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والسيد محافظ البنك المركزي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية أو تأجيل التصويت بعد جلسة الاستماع.

واتفق النواب في هذا السياق على عرض مشروع القانون على التصويت لتجنب التعطيل باعتبار وأنه تم امضاء الاتفاقية والاستماع لاحقا إلى هذه الأطراف للتداول حول إمكانية إيجاد آلية قانونية لتمكين المؤسسات البنكية المحلية من منح قروض للمؤسسات العمومية التي تمر بصعوبات مالية، كما تم الاتفاق حول عقد جلسة استماع إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار لمتابعة ضمانات الدولة المتعلقة بالقروض باعتبارها تمثّل جزء من الدين العمومي.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية رفض مشروع هذا القانون واحالته على مكتب المجلس.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
هيكل مكي	**فيصل دربال**